Al-Noor Journal for Legal Studies, 2026, Vol.3 No.2, (201-202)
ISSN:3007-3340, DOI: https://doi.org/10.69513/jnfls.v3.i2.a17

الأساس القانوني لإلزام الناخبين بتحديث بياناتهم وأثره في تنظيم العملية الانتخابية: دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أنموذجاً

دراسة مجتمعية

أ.م.د. عبدالحسين عبدنور هادي الجبوري **م.م. دعاء مازن نعيم**

جامعة بابل /كلية القانون

أولًا: مقدمة الدراسة

ان دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحديث السجلات هو دور جوهري لضمان نزاهة ودقة العملية الانتخابية، ويشمل هذا الدور عدة مهام ومسؤوليات تهدف إلى ضمان وجود قاعدة بيانات محدثة للناخبين تعكس الواقع السكاني والانتخابي، وفي هذا الاطار يُعد سجل الناخبين العمود الفقري لأي عملية انتخابية نزيهة وشفافة، إذ ترتكز عليه جميع الإجراءات الانتخابية من تحديد عدد المشاركين، إلى توزيع مراكز الاقتراع، وضمان منع التكرار والتزوير. وتأسيساً على ذلك، تبرز أهمية تحديث سجل الناخبين بصورة منتظمة كأحد أهم أدوات تنظيم المشاركة الانتخابية، وتطلع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بدور محوري ليس فقط في توفير قاعدة بيانات محدثة، بل أيضًا في إلزام الناخبين قانونيًا وإجرائيًا بالمشاركة في هذا التحديث لضمان شمولية وعدالة الانتخابات.

ثانيًا: إشكالية الدراسة

تسعى الدراسة إلى بيان الى أي مدى نجحت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إلزام الناخبين بتحديث بياناتهم الانتخابية؟ وما هي الوسائل القانونية والإدارية التي اعتمدتها لتحقيق ذلك؟ وهل يشكّل هذا الإلزام مساهمة فعالة في تنظيم المشاركة الانتخابية وضمان نزاهتها؟

ثالثًا: أهمية الدراسة

- تسليط الضوء على العلاقة بين تحديث سجل الناخبين ونظم المشاركة الديمقراطية.
- ابراز دور المفوضية في فرض الالتزام القانوني بالتحديث.
- الوقوف على التحديات العملية التي تواجه عملية الإلزام ومدى تجاوب الناخبين.

رابعًا: أهداف الدراسة

1. تحليل الدور القانوني والتنظيمي للمفوضية في تحديث السجلات.
2. بيان الأثر المترتب على إلزام الناخبين بتحديث بياناتهم، إذ يُعدّ تحديث البيانات إجراءً قانونيًا تتخذه المفوضية بهدف ضمان وجود قاعدة بيانات دقيقة ومتكاملة، بما يسهم في تعزيز سلامة العملية الانتخابية، ويكفل الاستخدام الصحيح والدقيق للبطاقة الإلكترونية.
3. تقويم فعالية الإجراءات المتبعة من قبل المفوضية.
4. بيان الطبيعة المشتركة لمسؤولية تحديث بيانات الناخبين بين المفوضية والمواطن والمؤسسات المعنية .

سنتناول بيان الأساس القانوني لقيام دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لإلزام الناخبين بتحديث بياناتهم وأثره في تنظيم العملية الانتخابية من خلال استعراض الفقرات الآتية: -

أولًا: تعريف تحديث السجلات

تحديث السجلات الانتخابية هو عملية مراجعة وتدقيق بيانات الناخبين المسجلين، بهدف إدخال أي تغييرات طرأت على حالتهم، سواء بالإضافة بالنسبة للذين بلغوا السن القانونية، ام الحذف بالنسبة للمتوفين أو فاقدي الأهلية القانونية، أم التصحيح بالنسبة للأخطاء في الأسماء أو التواريخ التي تخص الناخبين ام بالنسبة في التغيير في العنوان أو مركز الاقتراع. اذاً فأن سجل الناخبين يمثل قاعدة بيانات تحتوي على معلومات تفصيلية عن الأفراد المؤهلين قانونًا للمشاركة في الانتخابات. ويُعدّ هذا السجل الأساس الذي يُبنى عليه تنظيم العملية الانتخابية من حيث توزيع مراكز الاقتراع، التهيئة اللوجستية، وضمان نزاهة التصويت وبهذا الحال فأن سجل الناخبين يتميز بجملة من الخصائص تتمثل بـ

1. الصفة الرسمية اذ انه تصدره جهة قانونية معتمدة، تتمثل بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
2. الصفة الشمولية اذ يجب أن يشمل سجل الناخبين كل من يحق له الاقتراع دون استثناء.
3. الدقة والحداثة: تتطلب سجلات الناخبين تحديثًا دوريًا لضمان تطابق البيانات مع الواقع.
4. الصفة السرية: تُحفظ البيانات وفق معايير الخصوصية القانونية
5. أنواع التحديث

والتحديث الذي يجري على سجلات الناخبين على نوعين اما التحديث الدوري (الجزئي) الذي يتم في فترات زمنية محددة قبل كل انتخابات ويشمل إضافة أو حذف أو تعديل بيانات وفق الطلبات الفردية، او التحديث الشامل الذي يتم مرة كل عدة سنوات وتُعاد فيه مراجعة كافة بيانات الناخبين باستخدام أدوات متقدمة (مثل البصمة البايومترية).

ثانيًا: دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في تحديث السجلات

تضطلع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بعدة مهام ومسؤوليات تهدف إلى ضمان وجود قاعدة بيانات محدثة للناخبين تعكس الواقع السكاني والانتخابي وان دور في تحديث السجلات هو دور جوهري لضمان نزاهة ودقة العملية الانتخابية ويتمثل هذا الدور بما يلي: -

1. تنظيم حملات التحديث من خلال قيامها بإطلاق حملات دورية وموسمية لتحديث سجل الناخبين، إما بشكل جزئي أو شامل، فضلاً عن تُحديد مدة التحديث مسبقًا وتُعلن رسميًا عبر وسائل الإعلام والمواقع الرسمية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

2. إدارة مراكز التحديث ويتم ذلك من خلال قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بفتح مراكز لتحديث السجل في عموم المحافظات، وتُزوّد هذه المراكز بالموظفين والأنظمة الإلكترونية اللازمة لإجراء التحديثات اللازمة.
3. إدخال التقنيات الحديثة وذلك من خلال اعتماد انظمة البايومترية (البصمة، صورة الوجه، بطاقة الناخب الإلكترونية) الت تساهم في دقة السجل الانتخابي ومنع التكرار أو التلاعب.
4. التنسيق مع الجهات الرسمية من خلال قيام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة المتمثلة بوزارة الداخلية من اجل تحديث بيانات الوفيات ووزارة الصحة للتأكيد من حالات الوفاة والجهاز المركزي للإحصاء فيما يتعلق ببيانات السكان، فضلاً عن التعاون مع دائرة الأحوال المدنية بالنسبة للبيانات الشخصية الخاصة بالناخبين.
5. تصحيح الأخطاء والتظلمات ويجب ايضاً على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ان تتيح للمواطنين تقديم طلبات لتصحيح أو تعديل بياناتهم في السجل واستقبال الاعتراضات والتظلمات من الناخبين بشأن القيد الخاطئ أو الحذف غير المبرر.
6. تحديث بيانات النازحين من خلال اتباعها آليات خاصة لتحديث بيانات الناخبين من النازحين أو المقيمين في المخيمات، لضمان مشاركتهم في الانتخابات.
7. حماية البيانات وضمان النزاهة والحفاظ على سرية بيانات الناخبين وعدم تسريبها أو استخدامها لغير الأغراض الانتخابية.

ثالثًا: أهمية تحديث السجلات

تحديث سجلات الناخبين يُعدُّ من الركائز الأساسية لضمان نزاهة وشفافية وفعالية العملية الانتخابية في أي نظام ديمقراطي. وتتجلى أهمية تحديث سجلات الناخبين في عدة جوانب قانونية، إدارية، وسياسية، من أبرزها:

1- ضمان نزاهة الانتخابات اذ يُسهم التحديث المنتظم للسجلات في منع التكرار والتزوير أو إدراج أسماء متوفين أو غير مؤهلين للتصويت ويُساعد على تطهير السجلات من الأسماء المكررة أو غير الدقيقة
2- تحقيق العدالة في التمثيل اذ يتيح وجود قاعدة بيانات دقيقة للناخبين توزيع المقاعد الانتخابية بشكل عادل، بناءً على الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي الحقيقي.
3- تسهيل مشاركة الناخبين من خلال تمكين المواطنين المؤهلين من الإدلاء بأصواتهم في المراكز الصحيحة بناءً على محل إقامتهم الفعلي فضلاً عن انه يُمكّن الجهات المختصة من إعلام الناخبين بمراكز اقتراعهم بسهولة.
4- تعزيز ثقة الجمهور اذ كلما كانت سجلات الناخبين أكثر دقة وشفافية، زادت ثقة المواطنين في العملية الانتخابية والجهات المنظمة لها، ما يرفع من نسبة المشاركة.
5- الاستجابة للتغيرات السكانية والقانونية اذ يُراعي التحديث التغيرات في الأعمار، والوفيات، وحالات الهجرة الداخلية والخارجية، ما يجعل السجلات تعكس الواقع بشكل دقيق ويساعد على التوافق مع القوانين الجديدة المتعلقة بحقوق التصويت.
6- يتيح للسلطات الانتخابية التخطيط اللوجستي للانتخابات بشكل أفضل من حيث عدد مراكز الاقتراع، عدد الموظفين، بطاقات التصويت، والتوزيع الجغرافي للموارد.
7- التحديث البايومتري أو الإلكتروني يساعد في تقليل حالات التصويت المزدوج أو استخدام بطاقات انتخابية مزورة.

رابعاً: الطبيعة القانونية لتحديث بيانات الناخبين

تعُد عملية التحديث ليست خيارًا طوعيًا فحسب، بل التزامًا قانونيًا، يتمثل في ضرورة قيام الناخب بتثبيت بصماته وصورته في النظام البايومتري من أجل السماح له بالمشاركة في الاقتراع.

يُعدّ حق التصويت من الحقوق الدستورية والسياسية المكفولة للمواطن، ويترتب عليه التزام قانوني بالمساهمة في العملية الانتخابية بما في ذلك تحديث البيانات عند الضرورة وقد نص الدستور العراقي (2005) في المادة (20) على أن:

"للمواطنين رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب."

وعليه، فإن الحق في التصويت مرتبط بامتلاك بيانات صحيحة ومحدثة في سجل الناخبين، ما يجعل التحديث شرطًا لممارسة هذا الحق.

وقد اولت المفوضية العليا اهتماماً بربط تحديث البيانات البايومترية بإمكانية التصويت، وذلك من خلال فتح مراكز للتسجيل البايومتري في جميع المحافظات ونشر رابط للتسجيل البايومتري على الموقع الالكتروني في جميع حسابات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

لذا فأن التكييف القانوني لإلزام الناخبين بتحديث سجلاتهم الانتخابية يعد

- تنظيمًا لحق التصويت وليس قيدًا عليه.
- إجراءً إداريًا يهدف إلى ضبط العملية الانتخابية.
- شرطًا موضوعيًا لحماية الانتخابات من التزوير والانتحال.

خامساً: التحديات القانونية المرتبطة بتحديث السجلات: تتمثل التحديات القانونية المرتبطة بتحديث السجلات بما يلي:

1. **مدى دستورية تحديث البيانات**

قد يُثار تساؤل حول ما إذا كان اشتراط تحديث البيانات يمثّل قيدًا غير مشروع على حق المواطن في الانتخاب ونرى أن "اشتراط تحديث البيانات يندرج ضمن التنظيم المقبول قانونًا لممارسة الحقوق السياسية، ولا يُعدّ انتقاصًا منها."

2. **إشكالات التحديث**

- ضعف الوعي المجتمعي بالإجراءات.
- صعوبات الوصول إلى المراكز الانتخابية، خاصة في المناطق الريفية.
- نقص البنية التحتية التقنية في بعض المحافظات.
- حالات النزوح أو فقدان الوثائق الرسمية.

الخاتمة

1- أن تحديث سجل الناخبين يُعدّ عنصرًا جوهريًا في ضمان نزاهة وعدالة الانتخابات. وقد اكتسب هذا التحديث طابعًا قانونيًا ملزمًا في العديد من الأنظمة، ومنها العراق، حيث بات يُشترط لاستحقاق المشاركة في التصويت.
2- أن إلزامية تحديث السجلات تُعدّ ضرورة لضمان نزاهة الانتخابات، شريطة أن تقترن بتوعية شاملة وإجراءات مرنة وميسرة.
3- يعد تحديث سجلات الناخبين ليس مجرد إجراء إداري، بل هو أداة مركزية لضمان الحق الدستوري في المشاركة السياسية، وتحقيق العدالة الانتخابية، وبناء نظام ديمقراطي نزيه وشفاف. لذلك، تُعد عملية التحديث مسؤولية مشتركة بين المفوضية العليا للانتخابات، والمواطنين، والمؤسسات المعنية.